

الثلاثة يكون وضعه مشتركا فيها على الصحيح والجواب بان مقتضى الجواب
 على التحقيق باعتبار الوضع فان الوضع لم يبع الفعل المضارع الا على احد
 الازمنة ابدأ والليس ابدأ حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة
 وعلى الاخرى لكونه ليس موصوفا لاجل احواله بخلاف مثل المسوح والقبو فانه لم
 يوضع لزمان قط فيها داخلان وتقول الاصل شارة الجواب عن الخبر ان اسم الفعل
 والمضارع لا يخرجان به الا على احد الازمنة وان كانت مشتركة كالضارع والخيار
 بانها وضعت في الاصل لذات فامر بها الوصف من غير وقتا في زمن ودلالتها على انهما
 عارضة لا اثر لها وتقول وايا الشارة الجواب على عسبان يقال زاسم الافعال عارضة
 لانها تدل على معنى المقتضى بزمان اول الجواب ان المراد بالذات لا دلالة له ولا توصف
 مثلا انما تدل على اسكت ويواسطه على السكوت المقتضى بالاستعانة وقتها
 اللب بان اسم الافعال موصوغة في الاصل واصواتها ونظيرها لم تقبل دلالة لان قلت
 عطف على الزمان والمراد غير مقتضى في الاصل فخرج نعتا ويسوعس وجبنا وفعل
 التعجب فان تجريد ما عن معنى الزمان عارض باصل وضعها للدلالة على الزمان
 فلما خرجت الى معنى الانشاء وجب نطقها عن الزمان واعلم ان ذكر الشارح هذا الاسم
 فما نصيح به بعد العلم به ضمنا من كونه دليل الحصر في الاسم والفعل والحرف والاكلار
 اذا المراد منه الدليل على الحصر فقط لا معرفة الحد اعتبر على هذا الجواب بان معرفة الاسم
 باسمه بخصوصة وهو ما ومعنى نفسه ومعرفة الظاهر متوقفة على معرفة العام فتلو
 معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا ذود وواجاب النبي سعيدا انه عرف
 مدلول لفظ الاسماء ما صدق عليها الاسم من فاداه وهو جاز زيد وصار مدلول تلك
 الاسماء ومدلول كل من تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم لفظ تلك الاسماء
 فلاذوقا في اقله ما يتوقف على المدلول وعلى مدلول تلك الاسماء ومدلولها متوقف
 على تلك الاسماء الدالة عليها وتلك الاسماء معرفة بها متوقفة على المدلول فيلزم
 الدور احيى بان تلك الاسماء اعتبارا اعتبارا كونها موضوعا لدولواتها

الخصوصية